فان من لم يستدل بغيره على حاله لا يتعظ فاذا جعل حقيقة فالمجاوزة كان
حقيقة فى الاتعاظ بخصوصه مجازا فرغزه او شركا وهما خلاف الاصل
ويمنع عدم صدق المعتبر على القايسين لصدق فلان يعتبر الاشياء المختلفة
بغير ما نعم لا يصدق معتبر على الاطلاق لمن قاس مرة كما لا يقال انه
قايس على الاطلاق لقصر لفظ المعتبر والقايس على المستكثر منهما وانما
يصدق نفر المعتبر على القايس غير المتعظ مجازا لعدم اتيانه بالمقصود الاصلى
وهو العمل للآخرة كما يقال لغير البدرى فى الآيات انه اعرى واصم وكغير المجاوز
حاصل فرقوله ان لكم فى الانعام لعبرة لا فادة الحظ فخلقها الاعلى لهما
وفيه نظر لمنع اعتبارنا تعظ نعم بوكد احدهما بالآخر فيقال اعتبر ولا تعظ
ولا يستلزم التغاير المنصور فقد يوكد نفس اللفظ فالمراد فى اولى سلمنا
لكن المفهوم منه فى الآية ليس مطلق المجاوزة بل علة الاتعاظ وذلك
لا يصدق فى القياس الشرعى قطعا وعن الثانى بتسليم الركة الباقى على
صفته ما قلتم لعدم المناسبة لكن لم قلتم انه لو اوهم مطلق الاعتبار الذى
يكون القياس الشرعى احد جزئياته يكون مركبا كما لو اجاب عنه بمسلمة
بما لا يتناولها يكون باطلا ولو اجاب بما يتناولها وغيرها يكون حسنا
وفيه تقرر فان المامور به ان كان هو القياس الشرعى انتفت المناسبة
بين الكلامين والا فالمطلوب وعن الثالث انه للعموم لان ترتيب
الحكم على المستبعد يقتضى تعليل الحكم بالمستبعد وهو يقتضى ان علة الامر بالاعتبار
هو مجرد كونه اعتبارا فيكون كل اعتبار مامورا به وللصحة استثناء اى اعتبار
كان والاستثناء اخراج ما لولاه لدخل وفيه نظر لمنع تعلق الامر بمطلق
الاعتبار بل بالمناسب للكلام السابق وهو الاتعاظ سلمنا للكن
نمنع العلية على ما يأتى وقيل ايضا انه اثبات القياس بالقياس واستثناء
اخراج الصلاحية لا الدخول وعن الرابع بانه لا يجوز ان يكون المراد منه تشبيه
الفرع بالاصل فى عدم استفادة حكم الامر النص لان الاعتبار المذكور
ههنا لا يمس مناسبته لما قبل الآية وبعدها والاحذار الركة واللايق به هو
التنبيه فالحكم للاتعاظ منه والالصار المعنى يخربون بيوتهم بايديهم وايدى
المومنين فلا نجدوا بهذا الحكم فرقا بين غيرهم الا بنص وارد فرق ذلك
الغير وهو معلوم البطلان فيجب حمله على التنبيه فى الحكم لا العلة بعموم اللفظ
ودلالة المتبادر الى الفهم من لفظ الاعتبار بالتنبيه فى الحكم لا المنع منه كما
لو ضرب عنده على ذنب ثم امر آخر بالاعتبار به فهم منه الامر بالتنوبة لا
الحكم لا الامر بالمنع وفيه نظر لان الاعتبار المناسب ليس الا الاتعاظ

فان اعتبرت المناسبة وجب القصر عليه والا لورد الاستدلال وكما يحصل
الركة لو قال لا تحلموا الا بنفس وارد فرق ذلك الغير يحصل لو اراد الشرع
ومن القياس بان العالم المخصوص حجة وفيه نظر لانه ليس حجة على الجميع
وايضا فان دلالته يضعف بكثرة القياس على محل التخصيص مع ان الكلام
العموم السوال فى كل السمعيات فلا يختص لهذه المسئلة وفيه نظر لان التعميم
لا يقتضى بطلانه سيما لكن منع التعميم فان عم السمعيات ما هو معلوم على ما
تقدم وعن السابع بانه لما كان امر الحج الاتيان كان متناولا الجميع الاوقات
وفيه نظر للمنع من تقييد على ما تقدم فان اعتبروا مثل اقتلوا ولما لم يكن الثانى
مقتضيا للكل بالقتل والانقتل كل انسان كذا الاول سلمنا لكن نمنع تعميم
الازمنة وعن الثامن بالاجماع وعلى عدم الفرق بيننا وبين شاهده فرق ذلك
انتهى واقول قد وقع فى استدلال القايلين بالقياس الذين هو اعلى غير اساس
بآية الاعتبار فقوم المنكرين له بالبناء على صدر الآية وهو قوله تعالى يخربون
بيوتهم بايديهم وايدى المومنين لظنه انه لو ام مطلق الاعتبار الذى
يكون القياس الشرعى احد جزئياته يكون مركبا كما لو اجاب عنه بمسلمة
بما لا يتناولها يكون باطلا ولو اجاب بما يتناولها وغيرها كان حسنا
وفيه تقرر فان المامور به ان كان هو القياس الشرعى انتفت المناسبة
بين الكلامين والا فالمطلوب وعن الثالث انه للعموم لان ترتيب
الحكم على المستبعد يقتضى تعليل الحكم بالمستبعد وهو يقتضى ان علة الامر بالاعتبار
هو مجرد كونه اعتبارا فيكون كل اعتبار مامورا به وللصحة استثناء اى اعتبار
كان والاستثناء اخراج ما لولاه لدخل وفيه نظر لمنع تعلق الامر بمطلق
الاعتبار بل بالمناسب للكلام السابق وهو الاتعاظ سلمنا للكن
نمنع العلية على ما يأتى وقيل ايضا انه اثبات القياس بالقياس واستثناء
اخراج الصلاحية لا الدخول وعن الرابع بانه لا يجوز ان يكون المراد منه تشبيه
الفرع بالاصل فى عدم استفادة حكم الامر النص لان الاعتبار المذكور
ههنا لا يمس مناسبته لما قبل الآية وبعدها والاحذار الركة واللايق به هو
التنبيه فالحكم للاتعاظ منه والالصار المعنى يخربون بيوتهم بايديهم وايدى
المومنين فلا نجدوا بهذا الحكم فرقا بين غيرهم الا بنص وارد فرق ذلك
الغير وهو معلوم البطلان فيجب حمله على التنبيه فى الحكم لا العلة بعموم اللفظ
ودلالة المتبادر الى الفهم من لفظ الاعتبار بالتنبيه فى الحكم لا المنع منه كما
لو ضرب عنده على ذنب ثم امر آخر بالاعتبار به فهم منه الامر بالتنوبة لا
الحكم لا الامر بالمنع وفيه نظر لان الاعتبار المناسب ليس الا الاتعاظ

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)